الأمم المتحدة
A/RES/58/207

Distr.: General
11 February 2004

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون
البند ٩٣ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/58/483/Add.2*)]

٥٨/٢٠٧ – تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٢/١٩٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٤/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٦/١٨٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، فضلا عن الفروع ذات الصلة من خطة التنمية[(١)]،

وإذ تؤكد من جديد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف المبينة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(٢)]،

وإذ تشير إلى النتائج التي أسفرت عنها المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين،

وإذ تشير أيضا إلى الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن مساهمة تنمية الموارد البشرية في عملية التنمية، بما في ذلك مساهمتها في مجالي الصحة والتعليم[(٣)]،

وإذ تؤكد أن الصحة والتعليم هما في لُب تنمية الموارد البشرية، والحاجة إلى كفالة أن يتمكن الأطفال في كل مكان بحلول عام ٢٠١٥، الذكور منهم والإناث على السواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكنوا من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على

---

(١) القرار ٥١/٢٤٠، المرفق.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/57/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٤٤.

قدم المساواة، على النحو المعرب عنه في المنتدى العالمي للتعليم، الذي عُقد في داكار في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وفي إعلان الألفية،

وإذ تسلِّم بأن البشر في صميم اهتمامات التنمية المستدامة، وأن تنمية الموارد البشرية جانب أساسي في عملية القضاء على الفقر وذات أهمية حيوية لعملية التنمية المستدامة، حيث تُسهم في النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة،

وإذ تسلم أيضا بضرورة إدماج تنمية الموارد البشرية في استراتيجيات شاملة تعمم منظورا جنسانيا،

وإذ تؤكد أن الحكومات تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن تحديد وتنفيذ سياسات ملائمة لتنمية الموارد البشرية، وأن ثمة حاجة لزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للجهود الوطنية للبلدان النامية،

وإذ تؤكد أيضا على الحاجة إلى تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية من شأنها أن تعزز تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية كيما يتسنى لها مواجهة تحديات العولمة والاستفادة منها،

وإذ تسلِّم بالحاجة إلى توافر الموارد المالية الكافية لزيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء اتساع الهوة الإنمائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة في المعارف وفرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإزاء تزايد الفوارق في الدخل داخل البلدان وفيما بينها وما لذلك من أثر ضار في تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الأثر المدمِّر لجائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والملاريا والسُل، وغيرها من الأمراض المعدية الرئيسية، في تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء،

وإذ تلاحظ أثر تنقل الأفراد من ذوي المهارات الرفيعة والأفراد الحاصلين على تعليم عال في تنمية الموارد البشرية والتنمية المستدامة في البلدان النامية، وإذ تسلم بضرورة إجراء مزيد من الدراسات والتحليلات لآثارها في سياق العولمة،

وإذ تشدد على الحاجة المستمرة إلى التنسيق والتكامل بين أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية، ومن بينها خاصة أقل البلدان نموا، في تعزيز

تنمية مواردها البشرية، وخاصة تنمية أضعف الفئات، والحاجة إلى أن تواصل الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تُدرك** أهمية تنمية الموارد البشرية كوسيلة لتعزيز جملة أمور منها النمو الاقتصادي المضطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، فضلا عن أنها وسيلة للمشاركة بمزيد من الفعالية في النظام الاقتصادي العالمي والاستفادة من العولمة؛

٣ - **تحث** على زيادة الاستثمارات من جانب جميع البلدان ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في جميع جوانب التنمية البشرية، مثل الصحة والتغذية والتعليم والتدريب وتعزيز بناء القدرات، بغية تحقيق التنمية المستدامة والرفاه للجميع؛

٤ - **تحث أيضا** على اعتماد نُهج شاملة إزاء تنمية الموارد البشرية في تصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي، وعلى تقاسم أفضل الممارسات، مع التسليم بالدور الذي يمكن أن تؤديه نظم المعارف المحلية؛

٥ - **تحث كذلك** على اعتماد نُهج شاملة للقطاعات لتنمية الموارد البشرية، تضم، في جملة عوامل أخرى، النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفرص الرزق المستدام، وتمكين المرأة، وإشراك الشباب، واحتياجات الفئات الضعيفة من المجتمع، واحتياجات مجتمعات السكان الأصليين المحلية، والحرية السياسية، والمشاركة الجماهيرية، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة والمساواة، وجميعها عوامل ضرورية لزيادة القدرة البشرية على مجابهة ما تشكله التنمية من تحد؛

٦ - **تشجع** جميع البلدان على كفالة الاشتراك على المستويين المحلي والمجتمعي في وضع وتنفيذ سياسات وطنية ومحلية لتعزيز تنمية الموارد البشرية، وتشجعها أيضا، في هذا الصدد، على مواصلة تطوير القدرات الفردية فضلا عن تمكين المجتمعات المحلية؛

٧ - **تؤكد** على ضرورة كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في صياغة وتنفيذ السياسات العامة الوطنية والمحلية لتعزيز تنمية الموارد البشرية؛

٨ - **تعلن** أهمية كفالة الموارد الكافية للتعليم كجانب أساسي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامين؛

---

(٤) A/58/348.

٩ - **تشجع** الحكومات على إدارة الموارد المخصصة للتعليم بطريقة تتسم بالمسؤولية والدقة والشفافية، وأن تضمن المساءلة؛

١٠ - **تعترف** بنقص الموارد الكافية في العديد من البلدان النامية لتوسيع شمول التعليم وتحسين نوعيته، ولا سيما لتوفير التعليم الابتدائي للجميع مجانا؛

١١ - **تشجع** المجتمع الدولي على أن يقدم مزيدا من المساعدة التقنية والدعم المالي والمخصصات المالية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية دعما لجهودها الوطنية؛

١٢ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على التركيز في أنشطتها التعاونية على بناء القدرات البشرية والمؤسسية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات والفئات الضعيفة؛

١٣ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة إلى العمل على زيادة تنسيق جهودها المشتركة الرامية إلى تنمية الموارد البشرية وفق السياسات والأولويات الوطنية؛

١٤ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على أن تواصل، حسب الاقتضاء، الدخول في شراكات مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، والأولويات الوطنية، للمساهمة بقدر أكبر في بناء القدرات في مجال تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية؛

١٥ - **تسلّم** بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز تنمية الموارد البشرية وترحب، في هذا الصدد، بمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي عُقدت المرحلة الأولى منه في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والذي سوف تُعقد المرحلة الثانية منه في تونس العاصمة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بوصفه خطوة مهمة في سبيل التصدي للتحديات المتمثلة في رأب الفجوة الرقمية، فضلا عن تحديد نهج يستند فعلا إلى المعلومات والمعارف كيما تتحقق في البلدان النامية، الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف المبينة في إعلان الأمم المتحدة بشان الألفية[٢]؛

١٦ - **تسلم أيضا** بالحاجة إلى توجيه جهود متضافرة نحو تعزيز المهارات والمعارف التقنية لسكان المناطق الريفية والزراعية بهدف تحسين مصادر أرزاقهم ورفاههم المادي، وتشجع، في هذا الصدد، على تخصيص مزيد من الموارد لهذا الغرض بغية تيسير الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف المناسبة داخل البلدان ومن البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك عن طريق الترتيبات الثلاثية؛

١٧ - **تدعو** المنظمات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، إلى أن تقوم، كل في حدود ولايتها، بإعطاء مزيد من الأولوية لدعم أهداف تنمية الموارد البشرية وإدماجها في سياساتها ومشاريعها وعملياتها؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضمنه فرعا مستقلا عن أثر تنقل الأفراد من ذوي المهارات الرفيعة والأفراد الحاصلين على تعليم عال، في تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي''، البند الفرعي المعنون ''تنمية الموارد البشرية''.

الجلسة العامة ٧٨
٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣